



PROVISIONAL

S/PV.2709
3 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١١/٤٥

(الامارات العربية المتحدة)

السيد الشعالي

الرئيس :

الاعضاء :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية

السيد بيلونوغوف

استراليا

السيد ولكوت

بلغاريا

السيد تسفيتكوف

تايلند

السيد كاسميري

ترينيداد وتوباغو

السيد الييني

الدانمرك

السيد بييرينغ

الصين

السيد لوي لي

غانا

السيد غبيهو

فرنسا

السيد دي كيمولاريا

فنزويلا

السيد أغيلار

الكونغو

السيد بالي

مدغشقر

السيد رابيتافيك

المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية

سير جون طومسون

الولايات المتحدة الامريكية

السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

86-60887/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٠التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس : أود في البداية أن أعرب عن التقدير ، باسم المجلس لسعادة السيد الكسندر ميخائيلوفيتش بيلونوغوف الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة لرئاسته مجلس الأمن في شهر ايلول/سبتمبر المنصرم .
وانني على يقين من أنني اتكلم باسم جميع الاعضاء اعرابا عن التقدير العميق لسعادة السفير بيلونوغوف لما ابداه من مهارة دبلوماسية فائقة في ادارة اعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

اقرار جدول الاعمال

أقرّ جدول الاعمال .

الحالة بين ايران والعراق

رسالة مؤرخة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للأردن وتونس والعراق والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن لدى الأمم المتحدة (S/18372)

الرئيس : أود ان احيط اعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن وتونس ورواندا وزامبيا والسنغال والعراق وعمان والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة اعتزم ، بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد عزيز (العراق) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الأردن) والسيد بوزيري (تونس) والسيد كابندا (رواندا) والسيد موانانشيكو (زامبيا) والسيد ساري (السنغال) والسيد العنسي (عمان)

والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد عبد المجيد (مصر) والسيد العلوي (المغرب)
والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة
المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة
 في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لعمان
 لدى الامم المتحدة فيما يلي نصها :

"بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لدى الامم المتحدة لشهر تشرين الاول/
 اكتوبر ١٩٨٦ الجاري يسرني ان ارجو التكرم بتوجيه الدعوة للسيد فاروق قدومي
 رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة
 الجارية الآن في مجلس الامن للبند المعنون 'النزاع بين ايران والعراق' وفقا
 للممارسة المعمول بها" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الامن S/18377 .

إن طلب عمان لم يقدم بموجب المادة ٢٧ او المادة ٣٩ من النظام الداخلي
 المؤقت لمجلس الامن ، ولكن اذا أقرّه المجلس فإن توجيه الدعوة للمشاركة في
 المناقشة سيعطي منظمة التحرير الفلسطينية نفس الحقوق في المشاركة التي تعطى للدول
 الاعضاء عند دعوتها للمشاركة وفقا للمادة ٢٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في الكلام بشأن هذا الاقتراح ؟

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مفاده انه وفقا للنظام
 الداخلي المؤقت لمجلس الامن فإن الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق
 الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال ٣٩ عاما أيسدت
 الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ولم تكن لتعترض لو ان هذه المسألة أثيرت
 بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية
 وبالتالي ، تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق
 الاشتراك في اجراءات مجلس الامن كما لو كانت تلك المنظمة دولة عضوا في الامم

المتحدة . اننا نؤمن قطعاً بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن هذا لا يتطلب انتهاك القواعد المعمول بها . ولا توافق الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخراً من ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على النظام الداخلي . ونرى أن هذا الإجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل اختلالاً بالقواعد .

لهذه الأسباب ، تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت . وبطبيعة الحال سوف تصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس : اذا لم يبد أي عضو من أعضاء المجلس رغبته في الكلام فسي هذه المرحلة ، سوف اعتبر ان المجلس على استعداد للتصويت على اقتراح عمان .
تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الصين ، غانا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون : استراليا ، الدانمرك ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الرئيس : نتيجة التصويت كما يلي : عشرة أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت ، ولهذا اعتمد الاقتراح .
ادعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس : أود الآن أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ من الممثل الدائم لعُمان لدى الأمم المتحدة ، وفيما يلي نصها :

"بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لدى الأمم المتحدة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ الجاري ، أتشرف بأن أطلب أن يوجه مجلس الأمن ، أثناء مناقشته للبند المعنون "الحالة بين إيران والعراق" المدرج على جدول أعماله الآن ، الدعوة الى معالي السيد الشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول العربية للمشاركة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت" .

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/18375 .

واذا لم يكن هناك اعتراض فساعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد القليبي .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

والآن يبدأ مجلس الأمن نظره في البند ٢ من جدول الأعمال .

يجتمع مجلس الأمن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للأردن وتونس والعراق والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن لدى الأمم المتحدة . وهذه الرسالة واردة في الوثيقة S/18372 .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/18376 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة .

يرغب الأمين العام في الادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نطاق وعمق الانزعاج

الدولي إزاء استمرار الصراع الدموي بين إيران والعراق الذي دخل عامه السابع قد تجليا ، في العديد من البيانات التي أدلى بها في الجمعية العامة ويتأكدا في قرار مجلس الأمن بالانعقاد اليوم .

إن ما ألحقته هذه الحرب من خسائر في الأرواح وتدمير مادي كلها معروفة للشعبين اللذين تعين عليهما تحمل هذه الخسائر ، بيد أن ذلك تسبب أيضا في قلق عميق يتجاوز حدود بلديهما . إن هذه المذبحة نفسها سبب كاف للنداءات المتكررة لإنهاء هذه الحرب المدمرة . بيد أنه علاوة على ذلك فإن المجتمع الدولي يشعر بقلق مشروع إزاء مخاطر مدّ حدود هذا الصراع الذي يمكن أن يؤدي الى نتائج يصعب التنبؤ بها وربما تتعذر السيطرة عليها .

إن هذا الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن يكتسي أهمية خاصة بسبب العمليات العسكرية هذا العام . وإن التصعيد الحاد في الهجمات على السفن التجارية التابعة لدول شالطة وتوسيع نطاق المنطقة التي تحدث فيها هذه الهجمات تجعل الدول المجاورة بصورة خاصة تنظر اليها بوصفها تهديدا للأمن في منطقتها مع امكانية أن تترتب على ذلك آثار خطيرة قد تجر دولا من خارج المنطقة الى الصراع . إن إعلان ايران عن نيتها شن هجوم كبير آخر لوضع نهاية عسكرية للصراع يعطي الحاحية متجددة ، لهذه الحالة .

إن المجلس يعلم إنني ، بغض تأييده ، لا أدخر جهدا في إنهاء هذا الصراع . وقد عالجت بعض مبادرات جوانبه الانسانية بموجب الصكوك الدولية الرامية الى التخفيف ، الى حد ما ، من وطأة اسوأ معالم الحرب . وكل هذه التحركات ترمي الى هدف واحد ، ألا وهو الوقف الفوري لأعمال القتال والمضي قدما نحو المفاوضات . إن خطوة الثماني نقاط التي اقترحتها على الطرفين في العام الماضي توخت نهجا يقوم على أساس الخطوة تلو الخطوة لتحقيق هذه الغاية . ول سوء الخط أنه من الواضح الآن أن هذه الجهود لم تحقق بعد أي تقدم ملموس نحو الهدف المنشود المتمثل في إنهاء هذه الحرب . وبالطبع ، فإن المسألة الحيوية هي ، ما هي الجهود التي يمكن الاضطلاع بها لضمان التوصل الى تسوية تفاوضية ؟ ومما يجدر ذكره أن ستة قرارات لمجلس الأمن لاتزال مدرجة في السجل دون تنفيذ مرض . وقد أعلن العراق أنه على استعداد للامتثال لجميع هذه القرارات . أما ايران فقد أوضحت أنها غير مستعدة لقبولها بدعوى أن المجلس لم يستجب لتظلماتها الاساسية . وقد ناشدت ايران مرارا أن تعرض قضيتها على المجلس . وقد فعلت ذلك مرة أخرى يوم أمس .

ويذكر المجلس أنه بعد محادثاتي في بغداد وطهران في السنة الماضية قدمت تقريراً عن موقف الطرفين ، بما في ذلك شكاوى إيران من المجلس ، التي استشهدت بها حكومتها كسبب لمقاطعتها للمجلس . ومنذ ذلك الحين مابرح الطرفان يصدران بيانات تبين سياستهما العامة ، وهي معروفة لدى أعضاء المجلس . ومع ذلك فاني سأضع تقييمي جديداً اذا ما رغب المجلس في ذلك .

بيد أنني أشعر أنه بالنظر الى الطلبات المتكررة الموجهة اليّ من جهات عديدة لكي أقوم بمبادرات جديدة لانهاء الحرب ، أصبح من الضرورة الملحة لمجلس الأمن أن يبرسي أساساً يمكن للطرفين أن يجدا من خلاله امكانية التعاون مع الأمم المتحدة في معالجة التهديد الموجه للسلم والأمن الاقليميين والدوليين وتعزيز امكانيات التوصل الى تسوية .

وأنا من جانبي ، سأكون تحت تصرف المجلس ولن أبخل في أي محاولة لتنفيذ رغباته الى الحد الذي يمكن فيه للدولتين أن ييسرا جهودي .

الرئيس : المتكلم الأول هو السيد الشاذلي القليبي ، الأمين العام

لجامعة الدول العربية ، أدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد القليبي (جامعة الدول العربية) : سيدي الرئيس ، أتقدم الى

سيادتكم ، ومن خلالكم الى مجلس الأمن الموقر ، بخالص الشكر على دعوتكم الكريمة التي مكنتني من التحدث أمام مجلسكم ، في موضوع الحرب العراقية الايرانية . وإنه ليطيب لي أن أبادر الى تهنئتكم بتبوءكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، لما تتحلون به من حكمة ودراية ولما تبذله دولة الامارات العربية الشقيقة ، التي تمثلونها عن جدارة ، من جهود لإنهاء هذا النزاع ، وفق مبادئ القانون الدولي .

ينعقد المجلس اليوم لاستئناف النظر في استمرار العدوان الإيراني على التراب العراقي وتساعد التهديدات الإيرانية لشن هجوم جديد على العراق ، الأمر الذي يزيد في تهديد أمن المنطقة ، ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر .

وإن اللجنة السباعية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية والمكلفة بمتابعة أطوار النزاع العراقي الإيراني ، اذ تطلب الى مجلس الأمن استئناف اجتماعاته للنظر في هذا الوضع المتفجر ، فلادراكها للمخاطر الكبيرة المحدقة بهذه المنطقة الحيوية ، ولايمانها بمسؤوليات المجتمع الدولي في العمل من أجل السلام ، بكل حزم واخلاص وفاعلية .

إن اصرار ايران على اطالة أمد النزاع ، ومواصلة هذه الحرب المدمرة ، وعدم استجابتها للمبادرات الدولية المختلفة ، الرامية الى انتهاء هذه الحرب ، يشكل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي ، وكذلك لمنظمتنا الدولية ، كما يتضح ذلك من رفض ايران الامتثال لقرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) وخاصة ماجاء في الفقرة الثالثة منه التي تنص على :

"يطلب الى ايران والعراق التقيد بوقف فوري لاطلاق النار ولجميع العمليات الحربية في البر والبحر والجو ، وسحب جميع القوات بلا إبطاء الى الحدود المعترف بها دولياً" ،

والفقرة الخامسة منه أيضاً التي تنص على :

"يطلب الى الطرفين أن يقوموا فوراً باخضاع جميع جوانب النزاع

للساطة أو لأي وسيلة أخرى من وسائل حل المنازعات بالطرق السلمية" .

لقد سبق أن أكدت أمام هذا المجلس الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ أن جامعة الدول العربية بوحى من مسؤولياتها القومية والدولية وبحكم ميثاقها ، قد سارعت دوماً ، وعلى مختلف مستويات اجتماعاتها ، الى تأييد الجهود الهادفة لايجاد تسوية سلمية عادلة للنزاع ، بما يضمن الحقوق المشروعة للطرفين ، وبما يملئ حسن الجوار والمصالح المشتركة من وفاق وتعاون .

من هذه المنطلقات الاساسية ، وباعتبار الاهمية الخاصة التي نعلقها على دور مجلس الأمن ، فاننا نعتقد أن هذا الاجتماع ، يجب أن يتجاوز مرحلة الحديث عن المبادئ ، وأن ينتقل عاجلا الى استخدام كافة الوسائل الفعالة المتاحة لوضع هذه المبادئ ، موضع التنفيذ .

وعلى سبيل المثال ، فإن المادة الثانية من الميثاق ، تنص في فقرتها الثالثة على أن :

"يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر" .

وبالتالي ، فإن من حقنا - ومن حق المجتمع الدولي ، وكل القوى المحبة للسلم في العالم - أن نتساءل : ولكن ما الذي يحدث ، أو ينبغي أن يحدث ، في حال عدم التزام عضو من أعضاء الأمم المتحدة بهذا المبدأ ؟ وما الذي ينبغي أن يحدث تحديدا إزاء استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر - بالإضافة الى مآثره من ويلات ودمار ؟

إننا نعتقد أنه آن الأوان كي يعتمد مجلس الأمن الى وضع نصوص الفصل السادس المتعلقة بحل المنازعات سلميا ، وبصفة خاصة الفقرة ٢ من المادة الثالثة والثلاثين والمادة الرابعة والثلاثين والفقرة ١ من المادة السادسة والثلاثين والفقرة ٢ من المادة السابعة والثلاثين موضع التنفيذ .

ولكن اذا لم تغض المساعي العديدة التي بذلها مجلس الأمن في هذا السياق الى النتائج المرجوة ، فلا ينبغي أن يشني ذلك المجتمع الدولي - ممثلا في مجلسكم الموقر - عن الاستمرار في ممارسة المسؤوليات المنوطة بعهدته في حفظ السلم والأمن الدوليين ، بهدف الوصول الى حل سلمي يحفظ حقوق الطرفين .

إن تجربة الحرب العالمية الثانية التي جلبت على الانسانية أحزانا يعجز عنها الوصف قد أملت على واضعي الميثاق ضرورة أن يتكاتف المجتمع الدولي ويتضامن لمنع استخدام القوة في العلاقات بين الدول .

إننا نعلم أن الحرب ليست الوسيلة المثلى لمعالجة المشاكل بين الدول . بل
إن الحرب هي أبغض الخيارات حتى في حالة الاضطراب اليها .

أما في صورة الحال وأحد الطرفين لم يزل يعلن استعدادة للتسوية السلمية في
نطاق الأمم المتحدة وعلى أساس الشرعية الدولية - وهو العراق - فلم يبق إذن أي مبرر
أخلاقي أو سياسي أو عسكري لمواصلة حرب تجاوزت الحرب العالمية طولا ولا يمكن أن ينتظر
من استمرارها إلا المزيد من الدمار للبلدين ولا يمكن أن يسفر إلا عن إقعاد الطرفين
عن الاضطلاع بواجبات التنمية للخروج من التخلف .

وليس من المؤكد أن تواصل هذا النزاع لن يضع أمن المنطقة في خطر وعندئذ
تصبح مصالح اقتصادية دولية مهددة . وقد يجر ذلك الى مضاعفات دولية لا يمكن إلا أن
تعرض السلام والأمن الدوليين لامتحان عسير .

لذلك نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي المبادرة الآن ، وقبل فوات الآوان ،
الى اتخاذ ما يلزم لايقاف العمليات المسلحة وفتح الطريق نحو تسوية عادلة بضمانة
الأمم المتحدة .

إن مجلس الأمن مدعو أكثر من أي وقت مضى الى معالجة النزاع الايراني العراقي
في جملته ، كقضية تهم السلام عامة وتعني المجتمع الدولي بأسره .
إن المطروح أمامنا ، في سياق هذه الحرب ، هو أن نختار بين عالم تسوده
الفوضى ومنطق القوة والعدوان ، وتهدد فيه كل المثل والقيم الانسانية السامية ،
وبين عالم يستند الى القيم والمبادئ التي حددها ميثاق منظمنا .

وبالنسبة للدول العربية فنحن دائماً ، ومهما كانت المعاناة أو التضحيات ،
متمسكون بالشرعية الدولية . هذا ما يفسر التجاءنا الى مجلس الأمن من أجل إنهاء
النزاع . وإن شقنا كاملة بأن المجلس سوف يبذل أقصى الجهود سعياً لتحقيق السلام
المنشود .

ان دخول النزاع العراقي الايراني عامه السابع يعكس عمق المأساة التي يعاني منها كلا الشعبين ، واننا من هذا الموقع نكرر مناشدة القيادة الايرانية ان تستجيب لنداء المجتمع الدولي لوقف هذا النزيف ، وبدء مرحلة جديدة تعيد السلام الى المنطقة ، وتدفع بطاقات البلدين الى التنمية والبناء ، وتتيح المجال لاستئناف اشراء الحضارة الانسانية بما يختزنه التراث المشترك بين البلدين من فكر وعطاء .

الرئيس : أشكر سعادة السيد القليبي على الكلمات الرقيقة التي

وجهها اليّ والى بلادي .

المتكلم التالي هو السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق . أرحب بسعاداته وأدعوه الى القاء بيانه .

السيد طارق عزيز (العراق) : السيد الرئيس ، أود أن اتقدم لكم

بالشكر الجزيل وأشكر من خلالكم مجلس الأمن لقبولكم طلبنا للمشاركة في هذا الاجتماع . وانني واثق من أن اجتماعات هذا المجلس بقيادتكم وبما عرفتم به من خبرة وحكمة ستعطي للموضوع المطروح حقه من الجدية في البحث والفعالية في المعالجة .

لقد أتينا اليوم مرة أخرى لمناقشة النزاع بين العراق وايران بدعوة من اللجنة العربية المكلفة بمتابعة تطورات الحرب بين ايران والعراق ، وبعد مرور سبعة أشهر على مناقشتكم للموضوع بدعوة مماثلة إثر عملية الغزو الايرانية لجنوب العراق ليلة ٩ - ١٠ شباط/فبراير من هذا العام والتي تمخضت عن احتلال ايران لميناء الفاو العراقي . ولا بد لي من تذكيركم بأن العراق قد لفت أنظار المجلس بأن عملية الغزو الايرانية تلك لم تشكل تصعيداً خطيراً في الموقف فحسب وانما كشفت في الوقت نفسه الكثير من الحقائق وفسرت الكثير من الوقائع والاحداث التي وقعت خلال سنوات النزاع . فقد استخدم النظام الايراني في ذلك العدوان عبارات تحرير العراق وهدد دول الخليج العربي مطالباً اياها بأن تتعامل مع قوات الغزو كجار جديد لها . وبذلك تجلى الاتجاه العدواني التوسعي للنظام الايراني الذي طالما لغتنا انظاركم له ، وهو انه كان يستهدف باستمرار احتلال العراق وخاصة الجزء الملاصق لمنطقة الخليج العربي لخلق

أوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة في المنطقة بأسرها من أجل خدمة أهدافه في التوسع التي كانت السبب في اشتعال الحرب في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وفي استمرارها حتى الآن .

لقد ناقشتم ذلك الوضع لعدة أيام ، وأعلن العراق في تلك المناقشة ، كما أكدنا مرارا قبلها وبعدها ، بأن ما نطالب به هو العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كرسته الدول في تسوية المنازعات الدولية . وأشرنا الى عدم جدوى المعالجات الانتقائية والتجزئية ، كما أوضحنا الاخطار الناجمة عن الابتعاد عن تركيز الجهود على النقطة المركزية في المسألة وهي انتهاء الحرب وفق المنهج المعتمد دوليا بعد ان استمر النظام الايراني في شن الحرب والعدوان وتهديد أمن وسلامة العراق وكل دول المنطقة طيلة ست سنوات برغم المحاولات التي بذلت لمجاملته .

لقد كانت حصيلة مناقشاتكم ان تبني مجلسكم القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) في ٢٤ شباط/فبراير بالاجماع ، ان ذلك القرار لم يكن مشروعا عراقيا أو عربيا . لقد قمتم في هذا المجلس بصياغة القرار المذكور بمعزل عن تأثيرات موقف الطرفين وتوصلتم اليه على أساس قناعتكم بأن الاطار الشامل لمبادئ التسوية السلمية للنزاع الذي ورد فيه يمثل اطارا متوازنا لحقوق ومصالح الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعامل الدول . وعلى الرغم من أن القرار لم يلبي حاجات العراق وموقفه الكامل ، فقد أبدينا الاستعداد للتعاون مع المجلس في تطبيقه بحسن نية على أساس الفهم الواضح للنقاط المركزية الواردة فيه وشريطة أن تتعهد الحكومة الايرانية بقبوله تعهدا رسميا وأن تسعى دون قيد أو شرط الى تطبيقه بحسن نية .

غير أن النظام الايراني كما تعلمون رفض الالتزام بالقرار المذكور وفسره على أنه إقرار من جانبكم بالحل العسكري . وبدأ مسؤولو النظام المذكور حملة شعواء تدعو الى المضي في الحرب استنادا الى ما أسموه بـ "واجب إلهي" فرض عليهم تحرير الشعب العراقي . وصاروا يصرحون علنا ، وبكل وقاحة ، بأنهم يعدون العدة لغزو العراق مجددا تنفيذا لذلك الواجب المزعوم . وقد بدأوا بالفعل منذ بداية شهر أيلول/سبتمبر

سلسلة من الهجمات العسكرية على العراق مصرّحين بأنها مقدمة لهجومهم الذي أسـمـوه بالحاسـم . ومن حسن الحظ ان كل هجماتهم تلك قد سحقت بسرعة وكفاءة .

ان هذا المجلس يختص بحكم المادة الرابعة والعشرين من الميثاق وعلى أساس تخويل صريح من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بالمسؤولية الأولى عن حفظ السلم والامن الدوليين وبممارسة الواجبات في اطار تلك المسؤولية نيابة عن جميع الدول الاعضاء وحسب ما فصلته الاحكام الأخرى للميثاق . ولقد كنا نأمل ان يلقى قراركم ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي أصدرتموه بالاجماع ، وبصورة مستقلة - كما قلتُ - عن تأثيرات موقف الطرفين ، أن يلقى المتابعة الجدية في التطبيق غير أن هذا لم يحصل حتى اليوم بسبب التردد الواضح في تحميل ايران مسؤولية اشعال نار الحرب ومسؤولية استمرارها ، خاصة بعد أن تأكد مجلسكم من الفارق الجوهرى في موقف الطرفين في مجرى النزاع المسلح طيلة ست سنوات ، وفي موقفهما ازاء قضايا الامن والاستقرار في المنطقة .

إن المساواة بين الدول في السيادة تعني مساواتها ليس في الحقوق فحسب ، بل في تحمل الالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق والقانون الدولي . إن النظام الإيراني ينفرد لوحده ، ولأول مرة في تاريخ هذه المنظمة ، بالدعوة إلى أن الحل العسكري هو الأسلوب الوحيد لحل النزاع مع دولة عضو في الأمم المتحدة ، وبالإصرار على ممارسة هذا الأسلوب دون وازع من التزام قانوني أو أخلاقي . لقد رفض النظام الإيراني ولاية هذا المجلس المنصوص عليها صراحة في الميثاق ، واحتقر قراراته . وتعامل مع المساعي الرامية لتحقيق السلام تعاملًا انتهازياً وبالقدر الذي يخدم مخططاته في إطالة أمد الحرب وتحقيق أهدافه في السيطرة على العراق وعلى بلدان المنطقة . كما اتخذ النظام الإيراني موقفاً انتقائياً من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، فبأخذ منهما ما يلائم مصالحه الآنية ومخططاته الرامية إلى مواصلة الحرب ، ويرفض منهما ما يدعو إلى السلام والعدالة واحترام السيادة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ مفاهيم الهيمنة والوصاية ووسائل العنف والإرهاب والعدوان . وقد شرحتُ في خطابي إلى الجمعية العامة ، في ٢٥ أيلول/سبتمبر المغالطات المفضوحة التي يستخدمها النظام الإيراني لتبرير موقفه الشاذ ، كما شرحتُ المقترحات التي عرضناها عليه طيلة سنوات عديدة هنا في المجلس وفي الجمعية العامة ، وفي حركة عدم الانحياز ، بأن يقبل بولاية وتحكيم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والقانون الدولي على كل ما يطرحه من مغالطات وذرائع يبرر بها موقفه الشاذ في الإصرار على الحرب . إن تلك المقترحات التي قدمناها وكل سلوكنا إزاء النزاع طيلة ست سنوات كانت تنطلق من قبولنا بولاية مجلس الأمن على النزاع واستعدادنا لتسوية النزاع بالطرق السلمية ووفق قواعد الميثاق والقانون الدولي وعلى أساس احترام السيادة وحقوق كل شعب في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي .

كما يتضح الفارق الجوهرى بين موقفى الطرفين أيضا من موقفهما إزاء قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة . ولابد وانكم تعلمون أن كل دول المنطقة تضج بالشكوى منذ عدة سنوات من نهج النظام الإيراني الذي يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها

وحرّي بكم أن تستذكروا قراركم ٥٥٢ (١٩٨٤) ، الذي أصدرتموه نتيجة الشكوى التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي ضد النظام الإيراني لاعتداءاته على السفن التجارية المتجهة الى بلدان المنطقة ، والبيانات الصادرة عن تلك الدول في آذار/ مارس وآب/ أغسطس من هذا العام .

إن هذه الفوارق الجوهرية بين مواقف العراق والنظام الإيراني لم تعد بحاجة الى إقامة الأدلة عليها في مجلس الأمن ، لقد أصبحت واضحة جدا ، وان جميع أعضاء المجلس على معرفة تامة بها . وانكم جميعا ، ومن خلال تجربة أكثر من ست سنوات تعلمون أن العقبة الوحيدة أمام إحلال السلام العادل والمشرف ، الذي يضمن حقوق ومصالح الطرفين على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعامل الدول ، هي الموقف الشاذ للنظام الإيراني الذي يناقض تماما وبالكامل الالتزامات القانونية المترتبة عليه .

وبناء على ما تقدم لا يمكن للمجلس ، ولا يجوز له ، أن يبقى ساكنا أو محايدا بين هذين الموقفين : موقف الدولة التي تسلم بولاية المجلس ، وتؤمن بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئها ، وموقف الدولة التي لا تسلم بولايتكم وترفض قراراتكم وتحقّر منظمتكم وتستخدم منابرها للكنب والتضليل والخداع كوسيلة لمواصلة الحرب وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة وتحقيق أهداف عدوانية وتوسعية صريحة .

إن تعاملكم في المجلس مع النزاع بين العراق وإيران وعلى أساس من التمييز بين موقفي الطرفين ليس واجبا أخلاقيا فحسب ، بل هو واجب قانوني فرضه الميثاق عليكم وعلى الطرفين معا . وإن أداءكم لهذا الواجب بالكامل لا يعني اطلاقا انحيازكم الى أحد الطرفين . إن من ينحاز للسلام ، ويعمل بجدية من أجل تحقيقه ، لا ينحاز إلا للميثاق ، وفعالية أحكامه ، ورفع المنظمة التي أنشأها . وبهذا الأسلوب فقط يصل مجلسكم الى مضاف الموقع الذي يأمله المجتمع الدولي منكم بعد أن أصبح يطالب بقوة وبصورة متواترة بإنهاء الحرب ، كما كان عليه الحال في مؤتمر قمة البلدان غير المنحازة في هراي - زمبابوي - في أوائل أيلول/سبتمبر من العام الحالي ، وكما شهدنا لفاية الآن في الجمعية العامة في دورتها المنعقدة حاليا .

إن المجتمع الدولي ، ومنه الدول التي تقدمت لكم بطلب مناقشة النزاع في هذه المناسبة ، يحق له أن يطالب مجلسكم بتكثيف جهودكم لإحلال السلام . إننا نطالبكم اليوم ، ومن حقنا أن نفعل ذلك كدولة مؤسسة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، أن تتحملوا مسؤولية تنفيذ القرارات التي اتخذتموها من أجل السلام طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وبذلك يمكن لنا أن نبرر لشعبنا ، الذي تصدى بشجاعة ، طيلة ست سنوات ، للعدوان الإيراني التوسعي من أجل حماية استقلاله وسيادته ، والذي لم ينس مدّ يده السلام المرة تلو الأخرى ، وجود المجلس وجدوى الميثاق وضرورة الثقة بالأمم المتحدة . وبهذه المناسبة أود أن أؤكد لكم مرة أخرى على استعدادنا للتعاون مع المجلس في سبيل الوصول الى التسوية العادلة والشاملة والدائمة للنزاع . كما أود أن أؤكد تقدير العراق لجهود الأمين العام للأمم المتحدة واستعدادنا ، كما في السابق ، للتعاون معه وتسهيل مهمته في سبيل الوصول الى الغاية المثلث التي ننشدها جميعا ، أي السلام الشامل والعدل والدائم .

الرئيسي : أشكر سعادة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .
المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر . وانني أرحب بسعادته وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، أستهل كلمتي بالتعبير لكم عن تهانينا الصادقة برؤاستكم لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر الحالي .
فانه يسعدني ويسعد وفد مصر أن يرى ممثل دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة يحتل مقعد الرئاسة . وإني لعلى ثقة بأن مقدرتكم وخبرتكم ستكون عوناً كبيراً للمجلس .
كذلك أود الاشادة بسلفكم السفير بيلونوغوف لما أبداه من حكمة ومهارة في ادارة أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي . وقد عرفناه سفيرا للاتحاد السوفياتي في القاهرة لمدة طويلة .

لقد اجتمع مجلس الأمن مرارا وتكرارا للنظر في النزاع المسلح القائم بين ايران والعراق . وأصدر في هذا الشأن قرارات آخرها قراره ٥٨٢ (١٩٨٦) ، الصادر بالاجماع في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، محددا المقومات الاساسية للحل السلمي العادل والدائم لهذا النزاع ، حيث طالب القرار بالوقف الفوري لاطلاق النار ولجميع العمليات الحربية في البر والبحر والجو ، وبسحب جميع القوات بلا إبطاء الى الحدود المعترف بها دوليا . كما طلب من الطرفين أن يقيما فوراً بإخضاع جميع جوانب النزاع للوساطة أو لاية وسيلة أخرى من وسائل حل المنازعات بالطرق السلمية ، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة بأن يستمر في جهوده ، وأن يساعد الطرفين في تنفيذ القرار .

لقد انقضت عدة أشهر منذ تاريخ اتخاذ هذا القرار . ومازال الموقف متفجرا ، والتهديدات متكررة بشن عدوان عسكري جديد واسع النطاق ضد العراق ، مما استدعى طلب عقد الجلسة العاجلة الحالية للمجلس للنظر في الوضع الخطير القائم .

وإنه لمن المؤسف أن تظل قرارات مجلس الأمن دون تنفيذ حتى الآن ، فتدخل الحرب المدمرة بين ايران والعراق عامها السابع ، ويستمر نزيف الدم بين شعبين جاريين مسلمين تربطهما أواصر الاسلام .

إن وكالات الأنباء تنقل إلينا يوميا ليس فقط وقائع تجدد القتال وتزايد حدته وخطورة ما ينتج عنه من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ، بل أيضا التصريحات التي تهدد باستمرار التصعيد ومواصلة الحرب ، متجاهلة تماما النداءات المخلصة التي تطالب بوقف القتال لتحقيق الحل السلمي الشامل للنزاع .

إن آشار النزاع العراقي الايراني تجاوزت الدولتين وامتدت الى منطقة الخليج بأكملها فأصبحت تهدد المصالح الاقتصادية والأمنية للمنطقة وللعالم بأسره . ولقد تابعنا بكل الاهتمام البيانات التي دلل فيها المتحدثون في كافة اجتماعات المجلس - بشكل قاطع - على خطورة هذا الموقف المتفجر وحتمية اضطلاع المجلس - بوصفه أعلى جهاز لحفظ السلم والأمن الدوليين - بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق . ونحرص في هذا الصدد على أن نؤكد لهؤلاء المتحدثين أن مصر تشاركهم مشاعر القلق العميق إزاء تفاقم حدة الصراع الذي أصبح لزاما علينا جميعا أن نضعف من مساعيها ومن جهودنا على كافة المستويات لانهاء أسبابه .

إن تعثر الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف المنشود لمدة تجاوزت ست سنوات يجب ألا يثنيها عن مواصلة السعي لتحقيق التسوية السلمية للنزاع ، وإعادة السلم والاستقرار لمنطقة الخليج بأكملها .

لقد التزمت مصر منذ تاريخ اندلاع الحرب بين ايران والعراق موقفا ثابتا وواضحا ومعلنا ، حيث استنكرت هدر دماء أبناء البلدين . واستنزاف مواردهما الاقتصادية الثمينة ، ونادت بضبط النفس وبالععمل على توفير المناخ الصالح لحل النزاع بالطرق السلمية . كما حذرت من مخاطر اتساع دائرة المواجهة العسكرية بينهما لتشمل المنطقة بأسرها ، وهو ما لا يمكن لمصر أن تقبله .

إن مصر لم ولن تدخر وسعا في مساعيها المتمثلة داخل الأمم المتحدة وخارجها ، سواء في إطار حركة عدم الانحياز أو في المؤتمر الاسلامي أو في اتصالاتها الثنائية ، من أجل حشد الجهود لتحقيق تسوية سلمية للنزاع تعيد لكل طرف حقه في إطار من الاحترام للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ، وفي مقدمتها حق كل دولة في الاستقلال والسيادة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

لقد أكدت مصر موقفها هذا من خلال مواقفها المؤيدة لكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الصادرة بشأن النزاع العراقي الايراني ، وكذلك مقررات حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي .

ونعاود اليوم المطالبة باحترام تطبيق ما نصت عليه هذه القرارات من مقومات أساسية لتحقيق الحل السلمي الشامل والعادل للنزاع .

كذلك تحرص مصر على أن تعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، وتطالب باستمراره في اتصالاته بالطرفين سعياً لتحقيق الهدف المنشود .

لقد استمعنا الى بيان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق السني أكد مرة أخرى مدى حرص بلاده على وضع حد لهذه الحرب المدمرة ، ورغبة العراق الصادقة في التلاقي والتجاوب مع المساعي المبذولة داخل الأمم المتحدة وخارجها لانتهاء الصراع الدامي والاحتكام الى الشرائع الدولية لتسوية النزاع بالطرق السلمية .

ولم يكتف العراق باعلان قبوله لقرارات الأمم المتحدة ، بل دعم موقفه هذا بمد يد السلام الى المسؤولين في طهران ، حيث وجه اليهم السيد الرئيس صدام حسين فسي آب/أغسطس الماضي رسالة تضمنت مبادئ الحل السلمي والشامل للنزاع .

كذلك تقدم العراق بمبادرات وقبل اقتراحات تهدف الى تخفيف ويلات الحرب . إذ اقترح العراق عام ١٩٨٢ عقد اتفاقية خاصة بينه وبين ايران تحت رعاية الأمم المتحدة تقضي بتجنب ضرب الأهداف المدنية . واستجاب العراق لنداء الأمين العام ، الخاص بوقف قصف الأهداف المدنية ، واستقبل المراقبين الدائمين للأمم المتحدة في بغداد وبعثة تقصي الحقائق عن أحوال أسرى الحرب .

أما ايران فقد أصرت على عدم التجاوب مع المجتمع الدولي ، وقاطعت مجلس الأمن ، وتجاوزت ذلك بتمعيد القتال على الجبهة واحتلال أراض عراقية ، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي .

في ختام كلمتي أود أنؤكد أن الأوان قد آن لأن تتراجع ايران وتقابل الموقف الايجابي المتعاون الذي التزم به العراق منذ بدء النزاع بموقف مماثل من جانبها .

كذلك أحرص على أن أضم صوت مصر الى صوت هؤلاء الذين يطالبون مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القرارات التي أصدرها بشأن النزاع المسلح بين ايران والعراق وفي مقدمتها القرار ٥٨٣ (١٩٨٦) .

الرئيس : أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر على العبارات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

نظرا لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن .

ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة مناقشة البند المدرج على جدول

أعماله في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠